الدور الأمريكي في ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي العراقي

د. علي عبد الكريم حسين الجابري
الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

أهداف الدراسة وأهميتها

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى الدور الأمريكي في ارتفاع أسعار صرف الدينار العراقي في السوق الموازي، وتعرف أسباب هيمنة الدولار عالميا، وكذلك العقوبات الأمريكية على المصارف ودورها في زيادة المشكلة والتأثير على السوق الموازي، وتنبع أهميته هذه الدراسة في بمناقشتها بإمعان كل الموضوعات ذات العلاقة بأزمة الدولار وسعر صرفه ومعالجتها بجدية.

·امتيازات الولايات المتحدة بسبب الدولار، والتي من أهمها:

1. سندات الخزانة الأميركية التي تعد من الديون الأكثر جاذبية للعديد من البلدان التي تريد تحقيق العوائد عن طريق شراء الديون الأميركية، إذ تمتلك الصين مليارات الدولار من هذه الديون.
2. ومن مزايا الدولار التي يوفرها لواشنطن إمكانية الاقتراض به، فهذا يعني أنه إذا خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار، فهذا يعني خفض قيمة ديونها، وهو ما لم ولن تقوم به أميركا، ولكنه يبقى قابلًا للتطبيق نظريًا.
3. ومن مزايا هيمنة الدولار أيضا على النظام المالي العالمي ما يتيحه من استخدامه بقوة في معاقبة الخصوم، مثل الجمهورية الإسلامية الايرانية وروسيا، ولهذا سعت موسكو منذ بداية حربها على أوكرانيا إلى بيع نفطها بالروبل الروسي بعيدا عن الدولار.

·منصة سويفت وأثرها على السوق الموازي العراقي

تعود فكرة تأسيس نظام سويفت إلى الحاجة لنظام متطور للمعاملات المصرفية بديلًا لنظام (التلكس) الذي لم يكن آمنًا بشكل كاف، إذ يتفوق سويفت بتقديم خدمات إضافية ومنها أوامر بيع الأوراق المالية وشرائها وتحويلات الأموال من العملاء بين البنوك، بجانب مهمته الأساسية وهي تحويل الأموال للأفراد وضمان عدم إنكار إتمام المعاملات بين طرفيها والدقة والأمان.

وبالنسبة إلى أثر هذا النظام على الاقتصاد العراقي يعود إلى بعد عام 2003 وما شهده من احتلال وتغيير لنظامه الدكتاتوري إلى نظام اتحادي فيدرالي برلماني ووضعه تحت الوصاية الامريكية والبند السابع، تحت ذريعة المطالبة بالتعويضات لبعض الدول المتضررة من سياسات النظام السابق ضدها ، إذ تم وضع أموال العراق المتأتية من بيع النفط أي الإيرادات النفطية، في البنك الفيدرالي الأمريكي كي تحميه من مطالب التعويض، كما وتم تأسيس البنك المركزي العراقي على وفق قانون 56 لسنة 2004 ووفق صلاحية الإدارة المؤقتة لسلطة الائتلاف التي تدير العراق.

إن منصة سويفت مراقبة من الحكومة الامريكية وهذه إحدى المآخذ عليها، أي مراقبة جميع التحويلات المالية التي تتم عبرها، إذ قد يرد تخوف من استخدام هذه المنصة سياسياً من الولايات المتحدة الامريكية ضد الدول التي لا تتلاقى أو تنسجم معها.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

وفيما يخص العراق وحتى يتمكن من استرداد أمواله يجب أن يقوم بإتمام عمليات التحويل المالي الدولي للأموال عن طريق منصة الكترونية، ويتم عن طريق هذه المنصة تدقيق الطلبات والمراسلات كافة، إذ يقوم البنك الفيدرالي الامريكي بتدقيق جميع أنواع التحويلات التي تجريها المصارف والمؤسسات العراقية وفحصها ليتأكد من مطابقتها للمعاير، وإذا لم تكن كذلك يقوم البنك الفيدرالي بإيقاف عملية التحويل المالي فورًا.

·أثر عقوبات وزارة الخزانة الامريكية على السوق الموازي في العراق

حصلت مشاكل حقيقية في الاقتصاد العراقي حينما تدخل الفيدرالي الامريكي وفرض عقوبات على أربعة مصارف عراقية مصنفة بتصنيف (A) ، وتم ارجاع حوالات (14) مصرفًا لكونها تحتوي شبهات فساد، الأمر الذي خلق مشكلة أدت إلى رفع سعر صرف الدولار في السوق الموازي، وهذا أدى إلى أثر سلبي على واقع التداول النقدي وأسعار السوق الموازي والتجارة الداخلية (الجملة والمفرد) لأن العراق يعد مستوردا صافيا للسلع والبضائع نتيجة لتعطل الجهاز الإنتاجي المحلي عن العمل، علماً بأن البنك المركزي بدأ في إجراءاته للمواجهة من خلال زيادة المبيعات في النافذة لكن من دون جدوى تذكر لأن المشكلة في دولار التحويل وليس في دولار النقد .

اثرت هذه المصارف المعاقبة وبسبب حصتها الكبيرة من البيع النقدي، مما انعكس انخفاضا ملحوظا في مبيعات البنك المركزي النقدية للسوق الموازي.

ومن الأسباب الرئيسة لاتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي للعملة هي:

1. انخفاض الشحنات "الدولارية" من الفيدرالي الامريكي الى البنك المركزي العراقي، مما سبب انخفاضا في المعروض وارتفاعا لسعره.
2. الامتناع عن بيع الدولار من قبل المصارف وشركات الصيرفة هذا ما تسبب في زيادة الطلب على الدولار وارتفاع اسعاره ايضاً.
3. هيمنة المصارف الاجنبية على مزاد العملة والتحكم بسير حركة الدولار وأسعاره.
4. المضاربة في سعر صرف الدولار في السوق الموازي ما بين التجار أنفسهم وشركات الصيرفة

التوصيات والمعالجات

1- تحرير الحسابات المالية من هيمنة الفيدرالي الامريكي لأن اي مشكلة مع أي دولة تتعارض مع الولايات المتحدة يعني تعرض العراق لتأثيرات سلبية كما هو الحال مع إيران وتأثر العراق سلباً.
2- تنويع الاحتياطيات الأجنبية وتوازنها وعدم اقتصارها على الدولار لمنع قدرة الدولة الأجنبية من التأثير على السياسة النقدية بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام.
3- التعامل الالكتروني لعمليات الدفع في البيع والشراء والرواتب في غيرها
4- تعزيز ثقة المواطن بالبنوك والمصارف العراقية.
5- سيطرة الدولة على كامل حدودها ومع الدولة الخاضعة للعقوبات لتمنع تهريب الدولار
6- اتجاه المصارف الى الشريك الأجنبي لتغطية الحوالات الاستيرادية.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة